A40-WP/192
EC/15
02/7/2019

منظمة الطيران المدني الدولي

ورقة عمل

الجمعية العمومية – الدورة الأربعون

اللجنة الاقتصادية

البند رقم ٣٢ من جدول الأعمال: التنظيم الاقتصادي للنقل الجوي الدولي – السياسة العامة

إعداد اتفاق دولي لتسهيل مواصلة تحرير خدمات الشحن الجوي

(ورقة مقدمة من الإمارات العربية المتحدة)

الموجز التنفيذي

تشير الإمارات العربية المتحدة إلى الورقة (A40-WP16/EC1) المقدمة من مجلس الإيكاو والتي تخلص إلى أمور كثيرة من بينها أنه ينبغي ايقاف العمل الذي يقوم به فريق خبراء تنظيم النقل الجوي (ATRP) بشأن إعداد اتفاق دولي لتسهيل مواصلة تحرير خدمات الشحن الجوي، وأن اتفاق النقل الدولي ينبغي أن يُستخدم كحلٍّ مؤقت لمعالجة عمليات التحرير.

الإجراءات: يرجى من الجمعية العمومية أن تقوم بما يلي:

أ) أن تأخذ علما بآراء الإمارات العربية المتحدة بشأن مقترح المجلس؛

ب) أن توافق على أنه عند الاخذ علما بتقرير المجلس، تراعي اللجنة الأفكار التي تعرضها الإمارات العربية المتحدة في الفقرتين ٣–١ و٣–٢.

الأهداف الاستراتيجية:	ترتبط ورقة العمل هذه بالهدف الاستراتيجي الخاص بالتنمية الاقتصادية للنقل الجوي.
الآثار المالية:	لا يترتب على ورقة العمل هذه أي آثار مالية.
المراجع:	ورقة العمل (WP16/EC/1) – تقرير مرحلي عن التطورات المرتبطة بالاتفاقات الدولية بشأن تحرير دخول الأسواق والشحن الجوي وملكية الناقلين الجويين والسيطرة عليهم ورقة عمل – لجنة النقل الجوي (AT-WP/2169) – تقرير الاجتماع الخامس عشر لفريق خبراء تنظيم النقل الجوي (ATRP/15) تقرير الاجتماع الخامس عشر لفريق خبراء تنظيم النقل الجوي (ATRP/15) (ATRP/15) – التقرير بالغلاف الأصفر

١ – المقدمة

١–١ استعرضت لجنة لنقل الجوي في دورة المجلس رقم ٢١٧ التقرير الصادر عن الاجتماع الخامس عشر لفريق خبراء النقل الجوي بشأن المهام المسندة إليه (انظر ورقة العمل AT-WP/2169). وأقرّت اللجنة بالأعمال المكثفة التي أنجزها فريق الخبراء (ATRP) بشأن دراسة و/أو اعداد اتفاقات دولية مرتبطة بتحرير الدخول إلى الأسواق وتحرير خدمات الشحن الجوي وتحرير ملكية الناقلين الجويين والسيطرة عليهم. وقد تم الإعراب عن الشواغل لأنه بغض النظر عن وضع مشروع اتفاقية الاستثمار الأجنبي في شركات الطيران، فلا يزال الفريق منقسماً حول مسألة الدخول إلى الأسواق وخدمات الشحن الجوي مع عدم وجود توقعات بإحراز تقدم كبير في الأجل القصير.

١–٢ لذلك، قررت اللجنة أمورا عديدة من بينها أن يوقف فريق خبراء العمل بشأن إعداد اتفاق دولي يسهّل مواصلة تحرير خدمات الشحن الجوي. كما أكدت على أنه ينبغي للإيكاو أن تتخذ ما يلزم من خطوات لتعزيز الفهم لفوائد التحرير والتحديات والحواجز التي تحول دون فتح الأسواق، سواء من حيث خدمات الركاب أو الشحن الجوي، وبصفة خاصة لتحديد المساعدة التي تحتاج إليها الدول في سياق السعي نحو التحرير.

٢ – المناقشة

٢–١ لقد شاركت الإمارات العربية المتحدة في أعمال فريق (ATRP) منذ إنشائه وتذكّر بأن برنامج عمل (ATRP) قد تم تحديده إلى حدّ كبير بالاستناد إلى توصيات المؤتمر العالمي السادس للنقل الجوي والذي قد تأثر كثيرا بالالتزام القوي الذي أبرزته الإمارات العربية المتحدة لجهة تحرير النقل الجوي. لذلك، نحن نعتبر بأن قدرة فريق الخبراء (ATRP) على إعداد مشروع اتفاقية بشأن الاستثمارت الأجنبية في شركات الطيران يمثّل نجاحا كبيرا، ولكن لا بد أن نسلط الضوء أيضا على النتائج المتناقدة التي وصل اليها فريق خبراء (ATRP) في مجال تحرير الشحن الجوي .

٢–٢ في هذا المجال، تشير الإمارات العربية المتحدة إلى الفقرة ٣–٥ القسم ٣ المعنون الأعمال المقبلة في ورقة العمل (WP16/EC/1) والتي يُذكر فيها الاتفاق الدولي للنقل الجوي (حاليا سارياً في الدول الاحدى عشرة التي وقعت عليه). وقد أشار المجلس إلى أن الميزة الرئيسية لاتفاق عام ١٩٤٤ هي أنه يسمح للأطراف بممارسة حقوق النقل على صعيد متعدد الأطراف لخدمات الركاب والشحن لغاية "حرية الجو الخامسة"، واستخدام معيار "الملكية الجوهرية والسيطرة الفعلية" لتعيين شركات الطيران. وكنتيجة لذلك، إن أي دولة "راغبة ومستعدة" يمكن أن تستخدم هذه الاتفاقية لتحرير خدمات البضائع الجوية كحلٍّ مؤقت إلى يوم إعداد اتفاق متعدد الأطراف أكثر شمولاً. وعند التوقيع على الاتفاق، يمكن للدول إبداء تحفظات مثلا فيما يتعلق بخدمات الركاب وبالتالي تقييد نطاق تطبيق الاتفاقية بحيث يقتصر على خدمات الشحن الجوي.

٢–٣ لقد لاحظت الإمارات العربية المتحدة الاقتراح القاضي باستخدام الاتفاق الدولي للنقل الجوي (ATA)، لعام ١٩٤٤، كحلٍّ مؤقت، بانتظار تحقيق أي تقدم نحو تحرير خدمات الشحن الجوي، وهي ترى أنها لفكرة مفيدة. ولكن، على أساس دراسة تاريخ هذا الاتفاق ، لقد خلصنا إلى القول بأن تلك الفكرة غير عملية إلى حد ما (في ١٩٤٧/٣/٦، كانت هناك سبعة عشر دولة موقعة على الاتفاق، والتوقيع الأخير مسجل في ١٩٦٨/١/١٩، وبالاستناد الى عدد الاستنكارات، فلم يعد هناك سوى إحدى عشرة دولة موقعة). نتيجة لذلك، من الحيوي أن تروّج الإيكاو وبقوة لهذا الاتفاق وتأثيره الإيجابي على تحرير النقل الجوي، مما يشجع الدول على التفكير في التوقيع عليه. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتناول الإيكاو هذه الاتفاقية في إطار سعيها لفهم للحواجز الواضحة التي قد تعيق إضافة توقيعات جديدة إلى جانب مراعاة مسوغات استنكارات الدول.

٣- الخلاصة

٣-١ بناء على ما تقدم، وبالنسبة إلى إعداد اتفاق دولي لتسهيل مواصلة تحرير خدمات الشحن الجوي، تحثّ الإمارات العربية المتحدة بألّا تتضمن استنتاجات اللجنة بشأن تقرير المجلس بيانا يقضي بأنه ينبغي أن يوقف فريق خبراء (ATRP) عمله بشأن إعداد اتفاق دولي لهذا الغرض.

٣-٢ وتعتبر الإمارات العربية المتحدة أنه بالنسبة إلى إعداد اتفاق دولي لتسهيل مواصلة تحرير خدمات البضائع الجوية، تقترح على اللجنة بأن تخلص إلى ما يلي:

أ) أن يواصل فريق خبراء (ATRP) دعم النشاطات التي تقوم بها الأمانة العامة في تعزيز الفهم لفوائد التحرير والتحديات والحواجز التي تحول دون فتح الأسواق أمام خدمات الشحن الجوي.

ب) أن تطلب من الإيكاو أن تقوم بما يلي:

١) أن تروّج ترويجا قويا للاتفاق الدولي للنقل الجوي (لعام ١٩٤٤) وتأثيره المحتمل على تحرير خدمات الشحن الجوي؛

٢) أن تستعرض اتفاقية النقل الجوي (ATA) من أجل فهم الحواجز الظاهرة التي تعيق التوقيعات الجديدة بالإضافة إلى مسوغات الاستثكارات التي تقدمها بعض الدول.

– انتهى –